العرب
الإثنين 2021/09/27
السنة 44 العدد 12192

مساع كويتية لزيادة زخم الاستثمار في التكنولوجيا

الكويت – تسعى الحكومة الكويتية لتسريع خطواتها باتجاه توسيع قاعدة الاستثمار في التكنولوجيا ورقمنة القطاعات الإنتاجية عبر خطط تحفز على تبني الحلول الذكية ضمن استراتيجية موسعة لإصلاح الاقتصاد على أسس مستدامة ضمن "رؤية 2035".

ولئن كانت الكويت من بين الدول الخليجية البطيئة في اعتماد التكنولوجيا والاستثمار فيها قياسا بالإمارات ثم السعودية وأيضا البحرين، إلا أن الحكومة تتسلح بترسانة من القوانين التي ستعزز مكانتها بين الدول التي توفر أفضل خدمات وبنية تحتية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتعيش الكويت إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط المصدر الرئيسي لأكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، مما قد يجبرها على اللجوء إلى تسييل أصول سيادية لسد عجز الميزانية.

ويرى محللون أن الحكومة الكويتية لن تستطيع في فترة قصيرة معالجة العجز المالي إلا من خلال ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

> 42
> شركة عدد الكيانات المملوكة بالكامل للأجانب بعد إصدار قانون الاستثمار في 2013

ويؤكد هؤلاء أن تنويع مصادر الدخل، بما في ذلك التركيز على الاستثمار في التكنولوجيا، يعتبر من بين أبرز التحديات التي تواجه الكويت في المرحلة الراهنة، علاوة على مشكلة العجز المالي ومكافحة الفساد وأيضا توطين الوظائف.

وفي مواجهة ارتفاع معدلات البطالة اتخذت الحكومة تدابير لخلق المزيد من فرص العمل وتعزيز التدريب على المهارات المهنية وتقليل عدد العمالة الوافدة.

وقطعت الكويت ممثلة في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر خطوات إيجابية في مجال توطين التكنولوجيا بالبلاد عبر فتح مكاتب وتأسيس شركات تابعة لشركات تكنولوجية عالمية عملاقة، أبرزها جنرال إلكتريك الأميركية وهواوي الصينية.

وقدّمت الهيئة التي تعد المنصة الحكومية المعنية بجذب الشركات الأجنبية حزمة من التسهيلات وعوامل الجذب لهذه الشركات مثل الإعفاء من الضرائب والامتيازات الأخرى التي يجيزها قانون استقطاب الاستثمار المباشر الصادر في 2013.

وذكرت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية أنه نتيجة لهذه التسهيلات جذب البلد أكثر من 42 شركة مملوكة بنسبة 100 في المئة لمستثمرين أجانب وفّرت المئات من فرص العمل للشباب الكويتيّين.

كما تم تدشين أكثر من 11 فرعا ومكتبا تمثيليا لهذه الشركات مقابل قيام هذه الشركات بتقديم برامج تدريبية للكوادر الكويتية لتمكينها من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة من أجل استخدامها لاحقا في مشاريعها التجارية.

ويقول خبراء إنه رغم أن عدد المتدربين في شركات التكنولوجيا وعدد هذه الشركات "مازالا متواضعيْن" إلا أن ذلك يمثل خطوات أولى في جهود الحكومة وخططها التنموية متوسطة وطويلة الأجل للتحول إلى مركز مالي.

وبحسب تقرير صادر عن الهيئة للعام المالي قبل الماضي (2019 – 2020) قامت هواوي المتخصصة في مجال دعم البنية التحتية الرقمية بتنفيذ عدد من المشاريع مع شركاء محليين لتسريع عمليات تجهيز متطلبات شبكات الجيل الخامس من الاتصالات (5 جي).

وبالإضافة إلى ذلك أنجزت برامج تدريبية متخصصة لقرابة 51 من الشباب تم على أثرها منحهم شهادات معتمدة في تكنولوجيا المعلومات واتصالات الجيل الخامس.

وتعاونت جنرال إلكتريك مع وزارة الكهرباء والماء في الكويت لتطبيق حلول التحديث الشاملة ودعم التحول الرقمي لمحطة الصبية الغربية لتوليد الطاقة التي تعتبر من أكبر منشآت توليد الطاقة في البلد الخليجي.

ووفرت الشركة الأميركية تجارب وبحوث عمليات لنحو 1143 شابا وشابة كويتيين منذ تأسيسها في الكويت حول أنظمة التحكم عن بعد إضافة إلى دورات هندسية متخصصة في مجال التوربينات وإصلاح المولدات وتكنولوجيا توربينات الغاز والأنظمة الميكانيكية ومكوناتها وإدارة المشاريع.

كما قدمت شركة أي.زي المتخصصة في أعمال وتوليد الطاقة الكهربائية والمسؤولة عن تشغيل وصيانة محطة شمال الزور لتوليد الكهرباء عدة برامج تدريبية معتمدة عالميا للمهندسين والمهندسات الكويتيين العاملين في وزارة الكهرباء والماء.

وتضمنت قائمة الشركات التي جذبتها الكويت شركة هانيويل كويت الدولية للخدمات الفنية والتقنية الحاسوبية التي قامت بتدريب كوادر محلية على برنامج بروسيس نولديج سيستم بي.كي.أس، وهو نظام متطور لإدارة العمليات والأصول يساعد الشركات الصناعية على زيادة الربحية والإنتاجية.

الأردن يفتح فرص الاستثمار أمام العرب والأجانب في قطاع التكرير

وزارة الطاقة تؤكد التزامها بتوفير كافة الظروف لجذب رؤوس الأموال

محاولة أخرى للحد من ارتفاع فاتورة الطاقة

حسمت السلطات الأردنية الجدل الدائر الذي ترافق مع مسار مشروع إنشاء مصفاة جديدة باستثمارات خليجية، وذلك بالعمل على فتح أبواب الاستثمار في مجال التكرير أمام رجال الأعمال العرب والشركات الأجنبية، لما لتلك الخطوة من فوائد بالنظر إلى سيطرة شركة وحيدة حكومية على القطاع ولأن المشروع سيسهم في خفض فاتورة الطاقة في الميزانية السنوية.

عمان – أكدت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية الأحد حرصها على جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع الطاقة بشكل عام ولاسيما العربية منها، وأيضا في القطاع النفطي بما يشمل مجال التكرير بشكل خاص، كما أكدت جديتها في التعامل مع أي نية للاستثمار فيهما.

ويأتي هذا الموقف بعد أن تفجر جدل خلال الأيام الأخيرة بين الأوساط الاقتصادية حول تذمر المستثمر الكويتي الشيخ مشعل الجراح الصباح من عدم تحديد السلطات الأردنية موعدا لعقد اجتماع لتقديم المستندات المطلوبة قبل وصول الوفد الفني والمالي الأوروبي بشأن مشروع بناء مصفاة جنوب البلاد.

وأبدى الجراح رغبة شديدة في تنفيذ مشروع إنشاء مصفاة لتكرير النفط الخام في محافظة معان بتكلفة تقديرية أولية تبلغ حوالي 8 مليارات دولار، وأن الهدف منه تحويل الأردن إلى مصدر للطاقة بدلا من استيرادها.

ورغم أنه لا توجد معلومات تفصيلية رسمية حول طاقة إنتاجها أو المدة التي يحتاجها بناؤها قبل البدء في عمليات الإنتاج أكد الجراح في وقت سابق أن المصفاة تنقسم إلى مشروعين، الأول مصفاة بترول بقدرة تكريرية تبلغ 150 ألف برميل يوميا، والثاني مجمع بتروكيماويات.

وكانت وزارة الطاقة قد أكدت مؤخرا أن إنشاء المصفاة ومجمع البتروكيماويات في معان مازال في مرحلة إعداد تصاميم المشروع الأساسي ودراسات الجدوى الاقتصادية.

وقالت إنها "كانت وما زالت تدعم مثل هذا النوع من الاستثمارات لما له من فوائد كبيرة على الاقتصاد الوطني ومساهمته في تعزيز أمن التزود بالطاقة وكذلك مساهمته في تخفيف نسبة البطالة".

وكشفت مصادر بالوزارة لوكالة الأنباء الأردنية الرسمية، لم تكشف عن هويتها، أن خطة العمل التنفيذية المتعلقة بالاستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة للأعوام 2020 – 2030 تتضمن مشروعاً للاستثمار في مجال نشاط البتروكيماويات عبر بناء مصافٍ جديدة لتكرير النفط الخام على أن يستندَ هذا الاستثمار إلى مبادئ السوق.

وتقدم المستثمر الكويتي في فبراير 2019 بطلب بشأن هذا المشروع وقد أخطرته وزارة الطاقة في يناير 2020 بعد عدة اجتماعات بأنه لا مانع لديها في فتح مجال الاستثمار لإنشاء المصفاة.

> 8
> مليارات دولار تكلفة بناء مصفاة ومجمع للبتروكيماويات في معان بحسب التقديرات الأولية

ومرت العملية بعد ذلك بمراحل معقدة، حيث تقول المصادر إن المستثمر لم يستجب منذ مارس حتى يونيو الماضيين لطلبات وزارة الطاقة بتزويدها بمعلومات تفصيلية عن الائتلاف والمطورين العالميين والجدول الزمني اللازم لتنفيذ خطة العمل بالمشروع.

وأشارت هذه المصادر أيضا إلى أنه منذ ذلك التاريخ إلى غاية الخامس من سبتمبر الحالي تم توجيه خمسة كتب رسمية لتذكير المستثمر بالوثائق والمستندات المطلوب تقديمها لوزارة الطاقة والثروة المعدنية.

ويرى مراقبون أن هذه الخلافات في مثل هكذا خطوات تعتبر أمرا يمكن تجاوزه بالمزيد من النقاش، وأنه لن يكون لها تأثير على خطط الحكومة الأردنية، التي تبحث عن تخفيف الضغوط عن بند الطاقة في الميزانية عبر تعزيز مشاريع المشتقات النفطية.

وتتضمن خطة عمّان أن يكون عمل المصفاة الجديدة على أسس تجارية ربحية مع مراعاة وجود الشركات التسويقية صاحبة الحق في استيراد وبيع المشتقات النفطية في البلاد وأن تتم مراعاة قدرة ميناء العقبة على استيراد النفط الخام واحتياجات مصفاة البترول الحالية.

وتتولى شركة مصفاة البترول الأردنية (جوبترول) الحكومية إدارة قطاع التكرير في البلاد حيث تمتلك مصفاة واحدة، وهي تعكف على الاستثمار في المرحلة الرابعة من توسعتها مع شركاء أجانب حيث تم اختيار 9 شركات وتحالف للتنافس على الفوز بالمشروع.

ويقول نائب رئيس مجلس إدارة الشركة عبدالرحيم البقاعي إن مشروع التوسعة البالغ تكلفته التقديرية 2.64 مليار دولار سيضاعف طاقة التكرير من مستوى التشغيل الحالي البالغ 60 ألف برميل يوميا إلى 120 ألف برميل يوما.

وتعتبر مشكلة الطاقة أحد التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد الأردني، حيث بلغت فاتورة البلاد العام الماضي 6.4 مليار دولار، وهي في ارتفاع مستمر مع الزيادة الاضطرارية في عدد السكان بنسبة 10 في المئة نتيجة لتدفق 1.3 مليون لاجئ سوري.

وبند الطاقة في الموازنة العامة السنوية للدولة من أكبر هواجس الحكومة بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع.

ويستورد الأردن ما نسبته 97 في المئة من حاجته إلى الطاقة، والتي تتمثل في النفط الخام الذي يستورد بالكامل من السعودية منذ عدة سنوات، وكذلك المشتقات النفطية الأخرى لتلبية احتياجات السوق المحلية قبل أن يلجأ إلى العراق ومصر لاستيراد النفط والغاز.

وعاد ارتفاع الإنفاق على الطاقة ليتصدر المشهد الاقتصادي في الأردن، بعد أن عجزت السلطات عن كبح تنامي الواردات التي بلغت مستوى كبيرا في النصف الأول من العام الجاري.

ووفقا للأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة للفاتورة النفطية في الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضيين، فإن فاتورة الطاقة ارتفعت بنحو 3.1 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتبلغ نحو 729.2 مليون دينار (نحو مليار دولار).

معضلة الإسكان في العراق تتفاقم والحكومة عاجزة عن حلها

بغداد – يعطي تأكيد المسؤولين العراقيين أن البلاد في حاجة ماسّة للملايين من الوحدات السكنية للحد من أزمة الإسكان مدى صعوبة حل هذه المعضلة المزمنة، التي باتت إحدى أبرز المشاكل التي تواجه السلطات في ظل النمو الديموغرافي للسكان والحروب التي دمرت البنية التحتية.

وتتزايد علامات تشاؤم الأوساط الاقتصادية المحلية أو حتى المؤسسات الدولية يوما بعد يوم من تفاقم الكارثة في قطاع الإسكان، والتي يقول محللون إنها تختزل أحد وجوه التقصير في إدارة الأزمات المتراكمة منذ قرابة العقدين، بسبب تغلغل الفساد وتوجيه الأموال إلى غير محلّها.

شواهد على كوابيس سوق العقارات

وفعليا، يعاني البلد النفطي من أزمة سكن خانقة، وتقول وزارة الإسكان إن النقص يصل إلى قرابة أربعة ملايين وحدة سكنية لحل الأزمة في بلد يتجاوز التعداد السكاني فيه 40 مليون نسمة، كما توضح إحصائيات وزارة التخطيط العراقية التي أعلنت عنها في يناير الماضي.

وقال المتحدث باسم وزارة الإسكان عبدالزهرة الهنداوي لوكالة الأناضول إن "هناك حاجة إلى ما بين 3 ملايين ونصف المليون و4 ملايين وحدة سكنية في عموم المحافظات لسد العجز السكني" في البلاد.

وتظهر البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة أن هناك 49 مشروعا بصدد الإنجاز منذ سنوات، وهي موزعة على كامل محافظات البلاد، لكن حتى الآن تم إنجاز عدة مشاريع منها في محافظتي الديوانية وواسط في الجنوب إلى جانب العاصمة بغداد.

ومن غير المعلوم لماذا كل هذا التأخير. ومع ذلك يعتقد خبراء أن توفير التمويلات والإجراءات البيروقراطية إلى جانب عدم وجود مستثمرين أجانب قد تكون عوامل في تأخير الإنجاز.

ومعظم تلك المشاريع متركزة في المحافظات الجنوبية وخاصة في ميسان والبصرة والمثنى وذي قار، فيما تحظى محافظات ديالى ونينوى وصلاح الدين بمشاريع أقل، ولكن أغلبها في اللمسات الأخيرة، كما يوضح رسم بياني للوزارة والذي لا يشير إلى تكاليفها.

وجعلت حلول أزمة الإسكان المطروحة مجرد وعود غير قابلة للتطبيق وفقاعات للاستهلاك المحلي وعدم إنجاز المشاريع المخططة وخاصة تلك رخيصة التكلفة التي أدت إلى تضخم المشكلة مع استمرار معاناة الأسر العراقية التي باتت عاجزة أمام هذا الأمر ولا تستطيع فعل أي شيء للخروج من هذه الورطة.

وعاش العراقيون منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي حروبا متعاقبة وأوضاعا أمنية غير مستقرة دمرت أجزاء كبيرة من البنى التحتية ومنازل السكان.

وكانت آخر حرب قد شهدتها البلاد تمثلت بالحرب ضد تنظيم داعش بين عامي 2014 و2017 وتسببت بتدمير نحو 150 ألف منزل، وفق تقديرات حكومية.

وفي السابع من يوليو الماضي قررت الحكومة العراقية توزيع 550 ألف قطعة أرض سكنية على المواطنين ومنحهم قروضا للحد من أزمة السكن في البلاد.

لكن المشكلة لا تقف عند ذلك الحد فقط، بل إن معضلة العشوائيات تنخر منذ سنوات رأس الحكومات المتعاقبة التي انشغلت بحساباتها السياسية ولم تكترث لإصلاح أوضاع الناس الذين تدهورت قدرتهم المعيشية ولم يعودوا قادرين على توفير ما يسد رمق يومهم.

عبدالزهرة الهنداوي

> العراق بحاجة إلى قرابة 4 ملايين وحدة لتجاوز أزمة السكن

ويشير الهنداوي إلى وجود أكثر من 522 ألف وحدة سكنية عشوائية، موزعة على 4 آلاف مجمع سكني عشوائي في عموم المحافظات العراقية.

وتتصدر بغداد المحافظات من حيث انتشار العشوائيات إذ تحتوي العاصمة على ألف مجمع سكني عشوائي، تليها البصرة جنوب البلاد بنحو 700 منطقة عشوائية، في حين تحتل كربلاء المركز الأخير بحوالي 98 مجمعا عشوائيا، وقبلها محافظة النجف بواقع 99 مجمعا عشوائيا.

ويرى محللون أن أهم أسباب فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه المشكلة المستعصية هو عدم وجود خطط استراتيجية بشقيها، قصيرة المدى وطويلة المدى، من أجل تلافي المؤشرات السلبية التي تنتج عنها.

ولا تزال مشكلة الفساد أحد العوائق في إتمام المشاريع لأن المناقصات الحكومية تكون عرضة للاستغلال من قبل كارتيل يعمل لصالح شخصيات نافذة في الدولة، كما هو الحال مع المعابر.

وأظهرت تقارير دولية على مدى سنوات أن الحكومات المتعاقبة التي تقلّدت الحكم بعد الغزو الأميركي للعراق في 2003 وخاصة في فترة حكم نوري المالكي تسببت في إهدار الملايين من الدولارات بتعاقدات أبرمتها وزارة الإسكان.

ومنذ العام 2014 تشهد العاصمة بغداد إنشاء مجمعات سكنية، لم يبع قسم كبير منها بسبب لهيب الأسعار، مما أجبر الحكومة على حث البنوك لتوفير قروض ميسرة للراغبين في شراء شقق.

وكانت سهى النجار رئيسة الهيئة الوطنية للاستثمار قد قالت في فبراير الماضي إن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وجه الهيئة بطرح بيع 20 ألف وحدة سكنية في مشروع بسماية السكني بأسعار مدعومة وقروض ميسّرة للمساهمة في حل الأزمة.